سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

حركة السوق في ذي قار..

توسع واضح في سوق تجارة الخشب يصاحبه ارتفاع في الأسعار

محمد شريف ابو ميسم

تشهد سوق تجارة الخشب وصناعة الموبليات في مدينة الناصرية ارتفاعات ملحوظة في الاسعار هذه الايام ، فبعد ان كان سعر المتر الواحد من (خشب الجاب) لا يتعدى الثلاثمائة وسبعين الف دينار في الوقت الذي كان فيه سعر الدولار يعادل الفاً وخمسمائة دينار عراقي اصبح سعر المتر الواحد من هذا الخشب هذه الايام يتعدى الخمسمائة واربعين الف دينار في الوقت الذي تنخفض فيه قيمة الدولار امام الدينار العراقي ليصل معدل تداوله الى الف وثلاثمائة دينار وكان من المفترض ان تنخفض اسعار الاخشاب تبعا لانخفاض قيمة الدولار على اعتبار ان الاستيراد يتم بهذه العملة ، بيد ان ثمة عوامل كانت وراء هذا التناقض كما ذكر لنا البعض من العاملين في هذا السوق..

السيد محمد مكطوف صاحب معمل (العش الذهبي) قال لنا: لقد كان سعر القدم المكعب (الفوت) من الخشب الصاج لا يتعدى المائة والاربعين الف دينار والان اصبح بمئتين وعشرين الف دينار اما خشب (الجاوي) فقد كان بسعر خمسة عشر الف دينار للفوت الواحدوالان اصبح باثنين وثلاثين الف دينار وسبب المشكلة هوان المديرية العامة للتنمية الصناعية كانت تدعم الصناعيين ايام النظام السابق، وكانت تمنحهم حصة من كل المواد الاولية الداخلة في صناعات الاخشاب.. وكان يحق لنا الاستيراد من خلال هذه المؤسسة والعملة الاجنبية التي نقوم بتحويلها الى خارج البلاد كانت مدعومة ايضا من البنك المركزي وهذا كان ينعكس ايجابا لمصلحة المستهلك ولمصلحة المنتج وكانت هذه المديرية تمنحنا المكان والمعدات باسعار مدعومة.. وسبب المشاكل الحالية في السوق هو الشلل الذي حصل للمديرية العامة للتنمية الصناعية وهذا الامر ينسحب على الحرف الاخرى، مثل: (ورش الحدادة ـــ معامل البلوك ـــ معامل الحلويات ـــ المطابع ـــ وغيرها) ثم تأتي مسألة الاحتكار لتشكل عاملا اخر في هذا التصاعد في الاسعار، فقد كانت الشركة العامة للحديد والخشب تجهز جميع محال النجارة بالمواد الاولية، اما الان فان هذه الشركة لديها من المواد المخزونة الكثير الا انها لا تقوم بمنحها الى النجارين، بينما تجد هذه الكميات من الخشب معروضة في الاسواق السود مما يعني ان ثمة تعاملاً ما ينتج عنه تسرب هذه المواد الى الاسواق، وعموما فان المجهزين الرئيسيين لمادة الخشب موجودون في بغداد والبصرة، وهولاء يحتكرون التوزيع ويتحكمون بالاسعار.. ويساهم التصاعد في اسعار السلع والخدمات الاخرى في ارتفاع اسعار الخشب، اضافة الى الزيادات الاخيرة في اسعار النقل جراء ارتفاع اسعار (الكاز)، وكذلك ارتفاع اسعار الايجارات المتعلقة بالمحال والورش والمخازن فيضطر اصحاب هذه الحرفة الى رفع الاسعار لتعويض الارتفاع في مبلغ الايجار، حيث ان ايجار ورشتي كان بمئتى الف دينار وقبل اكثر من شهر اصبح باربعمائة الف دينار أي ان مبلغ الايجار قد تضاعف.. وهذه المشكلة التي يسهم فيها استمرار العمل بقانون الايجار السابق تسهم هي الاخرى في رفع الاسعار وبالتالي ستؤدي هذه الزيادات في الاسعار الى شلل في حركة السوق جراء حصول الركود لعدم مجاراة القدرة الشرائية للناس مع هذا التضخم

❖ وبرغم العوامل التي تكلم عنها السيد مكطوف الا ان ثمة تزايداً واضحاً في اعداد المحال التي تبيع الاخشاب.. السيد ابو حبيب احد العاملين في هذا المجال قال لنا :

ـــ تسرب الخشب من الشركة العامة للحديد والخشب وراء ازدياد اعداد المحال التي تبيع الخشب، والا ما معنى هذا الازدياد ولا وجود لمستورد واحد في هذه المحافظة؟. وبرغم ذلك فان هولاء البائعين يصرون على احتساب اجور النقل على اعتبار ان هذه البضاعة تم الحصول عليها من المستوردين في بغداد او البصرة.. لقد قمت بشراء كمية من الخشب من البصرة قبل عدة ايام بمبلغ سبعة ملايين دينار، وبحسبة بسيطة اكتشفت انني قد وفرت لنفسي ما يقارب المليوني دينار أي ان بضاعتي ستكون بتسعة ملايين لو قمت بشرائها من مدينة الناصرية.. ويتساءل ابو حبيب قائلاً: ما دور الدولة في دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ فنحن كورشة مسجلة في المديرية العامة للتنمية الصناعية ولدينا اجازة استيراد ورقم تجاري، وكانت المديرية العامة للتنمية الصناعية تمنحنا حصة من النفط وحصة من الزيوت كافة والكريز. وجميع هذه المواد لا تقدم حاليا علما ان النجارة تدخل حاليا في جميع الاعمال الصناعية والبناء والانشاءات.

في الهم الاقتصادي

إتصالات لتأسيس تجمّع للمساهمين

حسام الساموك

تركت اشكالية تصرفات مجالس ادارات الشركات المساهمة،ومنها بعض ادارات المصارف، آثارا كبيرة وواضحة على ردود فعل أعداد كبيرة من المساهمين وهو ما انعكس على مناقشات متنوعة في رحاب جلسة سوق الأوراق المالية الأخيرة الى الحد الذي استذكر فيه غالبية المتحاورين الدعوة السابقة لتشكيل رابطة وطنية للمستثمرين،وما كانت ستؤديه من دور مؤثر في مواجهة السلوكيات المدانة من قبل بعض ادارات الشركات القائمة،سواء كانت داخل أروقة القضاء أو خلال مناقشات الهيئات العامة أو حتى في التجاذبات اليومية للأطراف الاقتصادية والمالية المختلفة.

لقد كان مجرد استذكار مشروع رابطة للمستثمرين عاملا فاعلا في التأكيد على استحضاره والأصرار على تفعيله في مرحلة بات مهماً أن تتوجه كل القطاعات بشتى توجهاتها لأن تتعاضد في تشكيلات تعبر عن مصالحها لتتصدى لكل التحديات التي تتعرض لمصالحها وانسيابية نشاطاتها خاصة ما استشرى في الساحة الاقتصادية بمختلف قطاعاتها من انماط مدانة من الممارسات ووسائل الأداء الطفيلية.

ان الحماسة التي واجه بها المساهمون فكرة تشكيل رابطة تلتقي فيها همومهم وتستجيب لمعاناتهم بعد أن تكبدوا خسائر وأضرارا فادحة بفعل نفر من المنتفعين من تبعثر شتاتهم سواء كانت من خلال تصرفات ادارات الشركات التي يمتلكون أسهما فيها أو الألاعيب التي نفذت في صفقات تداولات الأسهم في سوق الأوراق المالية عبر مناورات بعض الوسطاء أو الآليات غير المسؤولة التي روجت لها واعتمدتها إدارة السوق خارج كل ما تعارفت عليها أسواق المال في المنطقة والعالم.

ان دخول القضاء طرفا في النظر بالشكوى المرفوعة من بعض المساهمين على إدارة مصرف الاستثمار،لابد من أن يكون حافزا يهيىء لعلاقة ترسى دعائمها بما يحمل القضاء وكل الجهات المعنية أن تتابع الأداء ومستويات سلامته في شتى المواقع وصولا الى تداولات اقتصادية رصينة وشفافة لاتقوى على اختراقها مافيات السوق ودلافينه ومثل هذا التوجه الحازم سيضع الأساس الرصين لنهضة خلاّقة وبيئة سليمة لكل ما نطمح اليه من تداولات اقتصادية ومالية وتجارية آمنة مطمئنة تلفظ كل أنماط التلاعب والغش والممارسات المدانة،هذه الوقائع لايمكن أن تتحقق دون تضافر بين أداء الأجهزة الرقابية والتفتيشية والمؤسسات المعنية بمتابعة أداء تلك الشركات وأنماط أدائها بما يجعل القضاء الذي اضطر لأن يمارس دوره متأخرا أكثر جاهزية في ترسيخ آليات التداول المسؤول، فيما تنهض منظمات المجتمع المدني ليس في الاقتصار على حماية منتسبيها فحسب، بل في الحث على السلامة والأمان في كل المرافق التي تتعاطى بها،بما فيها ملاحقة أعضائها في حالة خرق أي منهم قواعد الأداء الآمنة انطلاقا من مسؤوليتها في المحافظة على قواعد السلامة المهنية بما يتصدى لأية محاولة قد تسئ الى تلك القواعد.

خبير عراقي ينتقد اتفاقية المشاركة النفطية مع الشركات الاجنبية في العراق

الكويت / وكالات

انتقد خبير نفطي عراقي اتفاقية المشاركة النفطية مع الشركات الاجنبية في العراق المقترحة من خلال مشروع قانون الاستثمار النفطي المقرر مناقشته في مجلس النواب العراقي.

وقال رئيس القسم الاقتصادي والمستشار النفطي العراقي في جامعة البصرة عبدالجبار الحلفي في لقاء بالجمعية الاقتصادية الكويتية ان مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء العراقي اخيرا بحاجة الى تعديلات جوهرية لكي ينسجم وتطلعات الشعب العراقي المثلى من ثرواته النفطية.

واضاف الحلفي ان المشروع يعج بكثير من المغالطات ولاينصف الشعب العراقي معربا عن اعتقاده انه قد تم اعداده لتنفيع الشركات الاجنبية التي تمتلك الخبرات التقنية العالية مقارنة بالشركات المحلية التي مازالت تعمل وفق تكنولوجيا الستينيات.

واوضح ان المشروع يتيح للشركات الاجنبية ذات الخبرة الواسعة حصولها على عقود الاستكشاف امام الشركات العراقية مشيرا الى ان كثيرا ما تخفي الشركات الاجنبية حقيقة الاحتياطيات ونوعية الصخور والحركات التكونية وغيرها تحقيقا لمصالحها الخاصة.

واشار الى ان هذا المشروع اثار جدلا واسعا في الشارع العراقي بسبب عدم توازنه بين مصالح العراق والجانب الاجنبي.

وقال الحلفي ان احتياطيات النفط العراقي المستكشف حاليا تقدر بنحو ١١٥ مليار برميل في حين هناك توقعات بان العراق يسبح على بحيرة من النفط تقدر احتياطياتها بنحو ٢١٥ مليار برميل نفط وهي تقترب من مستوى احتياطيات السعودية.

واضاف ان العراق لاينتج الا اكثر من مليوني برميل يوميا بسبب القدرات الانتاجية المتواضعة مشيرا الى ان محافظة البصرة الجنوبية التي تنتج مليون برميل يوميا تعد الأغنى نفطيا في العراق مقارنة بحقل كركوك الذي لايتجاوز ٢٥٠ الف برميل يوميا.

وعن تطور الطاقة في العالم قال ان منطقة الشرق الاوسط تعد الاغنى في العالم من ناحية الاحتياطي النفطي موضحا ان بعض الحقول النفطية في العالم بدأت تنضب واتجهت الانظار الى منطقة الشرق الاوسط كمصدر اساسي لموارد الطاقة.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة المستثمر الدولي عدنان البحر في اللقاء انه يجب علينا ان لاننظر بحساسية في مجال المنافسة على انتاج واستكشاف النفط في البلاد العربية بين الشركات الاجنبية والوطنية.

واضاف البحر انه يجب ان ننظر الى المصلحة القومية من خلال اختيار افضل العروض التي تقدم الميزة النسبية لاقتصادنا مشيرا الى ان الكثير من الشركات الكويتية تستثمر اموالها في الخارج وان هناك دولاً تسمح لها بسبب عروضها التي تتناسب مع مصالح الدولة المستثمر بها.

واشار الى انه يمكن المحافظة على العمالة الوطنية وعلى مصالح الشركات الوطنية من خلال تقديم عروض خاصة لها او المشاركة مع الشركات الاجنبية في بعض العمليات الانتاجية او الاستشارية او تسمح للعمالة الوطنية بالعمل في قطاع الشركات الاجنبية الفائزة في المشروع من خلال العقد المبرم معها.

من جانبه قال الخبير النفطي الدكتور اسامة الجمالي ان الدول النفطية المنتجة في الحقيقة ليست دولاً منتجة بل مستخرجة للنفط وبالتالي فهي ليس لها اي دور انتاجي في هذا المورد الحيوي الذي تم استكشافه جاهزا في باطن الارض.

واضاف الجمالي انه لابد لهذه الدول المنتجة للنفط من ان تستغله في مجال تطوير اقتصادياتها من خلال خلق قطاع انتاجي يساهم في تنويع مصادر الدخل القومي.

التجارة تنظم جولة للاطلاع على مفردات البطاقة التموينية وتضع ضوابط صارمة للعاطلين في المحافظات

بغداد / كريم السوداني

نظمت وزارة التجارة جولة إعلامية لجميع المؤسسات الاعلامية في محافظة البصرة تضمنت الاطلاع على مفردات البطاقة التموينية التي وردتها وزارة التجارة ومن مناشئ عالمية مختلفة وحسب الضوابط الجديدة في التعاقدات التي تنص على النوعية الجيدة وحسن الاداء.

وأكد وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني أن الوزارة شكلت لجانا رئيسة تتضمن المدراء العامين في الشركات التي تشرف على عملية توزيع البطاقة التموينية بغية دراسة كل الاشكاليات التي تعترض سبل النهوض بإداء عمل القائمين على توزيع هذه المفردات وتوفيرها بشكل جيد كذلك تسهيل مهمة الوكلاء والعاملين في مخازن الوزارة من حيث النقل والخزن والسرعة والدقة في الاداء .

وأضاف السوداني بأن البواخر التي وردت الى البلاد تعد من أكبر البواخر التي وصلت البلاد طوال خمس عشرة سنة وانها تحتوي على كميات كبيرة من المواد الغذائية مثل السكر والحنطة والرز وأن عمليات توزيع سريعة جداً تجري الآن بغية ايصالها للمواطن بشكل سريع وسد حاجاته الضرورية.

وأشار الى أن الوزارة ومن أجل التسريع في عملية النقل قامت باستخدام وسائل النقل عبر القطارات والنقل المائي الى كل من البصرة والناصرية والسماوة والديوانية والحلة التي يتوقف عندها نتيجة إشكاليات أمنية قبل وصوله الى بغداد وحققت عمليات النقل نجاحات جيدة وصلت مخازن تلك المحافظات كميات كبيرة من الحنطة والرز والسكر ولا توجد لدينا مشكلة في هذه المواد التي يتوفر فيها خزين جيد من المواد الغذائية.

مشيراً الى أن هناك مشكلة سببها الشركات الناقلة التي تقوم بتجزئة نقل المواد الغذائية الى الوكلاء وعدم توزيعها بشكل كامل مما يجعل المواطن أمام تساؤل مشروع عن سببب هذه التجزئة في التوزيع .

وشدد الوزير على أن الوزارة ستتخذ إجراءات شديدة بحث الناقلين الذين لم يلتزموا بضوابط التوزيع الكامل ويشمل جميع المواد التي تقع ضمن مفردات البطاقة التموينية.

معامل النسيج والمطاط والطابوق والألبان تطالب بتعديل رواتب العاملين

الديوانية / باسم الشرقي

طالب مدراء معامل النسيج والمطاط والطابوق والألبان في محافظة الديوانية أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المحافظة وممثلي السيد رئيس الوزراء ومحافظ الديوانية بإيجاد حل لرواتب منتسبي دوائر الصناعة المذكورة وقالوا في بيان تقدموا به إلى المسؤولين: يتسلم موظفو وزارة الصناعة والمعادن رواتبهم وفق نظام الأربع فئات حسب القانون الذي ابرمه برايمر بعد الحرب مباشرة ويتقاضون رواتبهم بين ١٠٠- ٢٠٠-٣٠٠ ألف دينار خلافاً لما أصدرته الحكومة العراقية بان تكون رواتب الموظفين على وفق سلم ١١ درجة وعند توفر السيولة النقدية لدى شركات ومصانع ومعامل وزارة الصناعة والمعادن يتم أكمال الرواتب من قبل هذه الشركات حتى يكون على سلم ١١ درجة ، علماً أن الجميع يعلم سواء كانت وزارة الصناعة والمعادن او وزارة المالية بعدم توفر السيولة النقدية الكافية لتلك الشركات والمصانع والمعامل لمختلف الأسباب الخارجة عن إرادة الشركات ، وان هذا الأمر يلحق ظلماً واضحاً وضرراً بالغاً من قبل الحكومة بهذه الشريحة الكبيرة من الموظفين ، ولكن ما الفرق بين موظف في وزارة الصناعة والمعادن وموظف في الكهرباء أو النفط أو الموارد المائية. مما تقدم نحن منتسبي وزارة الصناعة والمعادن في محافظة الديوانية المتمثلة في :١- الشركة العامة للصناعات المطاطية / إطارات الديوانية . ٢ـــ مصنع نسيج الديوانية ٣.- معمل طابوق الديوانية . ٤- مصنع ألبان الديوانية .والبالغ عددهم ٨٠٠٠ منتسب ويعني هذا٨٠٠٠عائلة نرفع ، طلبنا هذا إلى كل من يعنيه أمر هذه الشريحة الكبيرة لإزالة الظلم عنها ، حيث إنه يؤدي بهذه المرافق إلى الدمار والهلاك. راجين توضيح ذلك إلى مجلس النواب من خلال مرشحينا المنتخبين والى مجلس الوزراء. وعلى الصعيد ذاته طالب عدد من العاملين بتحسين رواتبهم ومساواتهم مع بقية موظفي دوائر الدولة. وقال السيد/ سليم طعمة/ ملاحظ فني أقدم في معمل نسيج الديوانية : الرواتب قليلة وغير موازية للدوائر الباقية حيث إن الراتب يقسم إلى ٤٠ ٪ على الإنتاج ٦٠٪ على وزارة المالية ونتيجة انقطاع التيار الكهربائي وقدم المعدات والمكائن وعدم وجود مواد أولية مما يؤثر على نسبة الإنتاج ٤٠٪ مضيفاً إن رواتب المنتسبين غير مشمولة بالسلم الجديد لمعمل نسيج الديوانية أما السيد /علي حسين علي/ مراقب إنتاج فقال بالنسبة للمفصولين السياسيين ومن الشهر الخامس عام٢٠٠٦ ولحد الآن لم يطبق الأمر الإداري بخصوصنا بما في ذلك احتساب الخدمة وتعديل الراتب والدرجة الوظيفية .وعن معمل طابوق القادسية قال السيد /رحيم حسن ناصر/ ملاحظ فني : نعاني من نظام الفئات وعدم شمولنا بأي سلم جديد ولا توجد مخصصات خطورة ونقل للمنتسبين وعدم توفر المواد الأولية ونطالب بإلغاء فقرة التمويل الذاتي التي تعتمد على الإنتاج وتعد بالزيارات التي لم تصرف لحد الآن ولأكثر من ٧ أشهر . السيد/علي الكريطي /مراقب فني قال: تم تشغيل معمل الطابوق بعد السقوط مباشرة وبدون دعم من أي جهة إسهاماً من الموظفين في عملية البناء بعد سقوط النظام السابق .